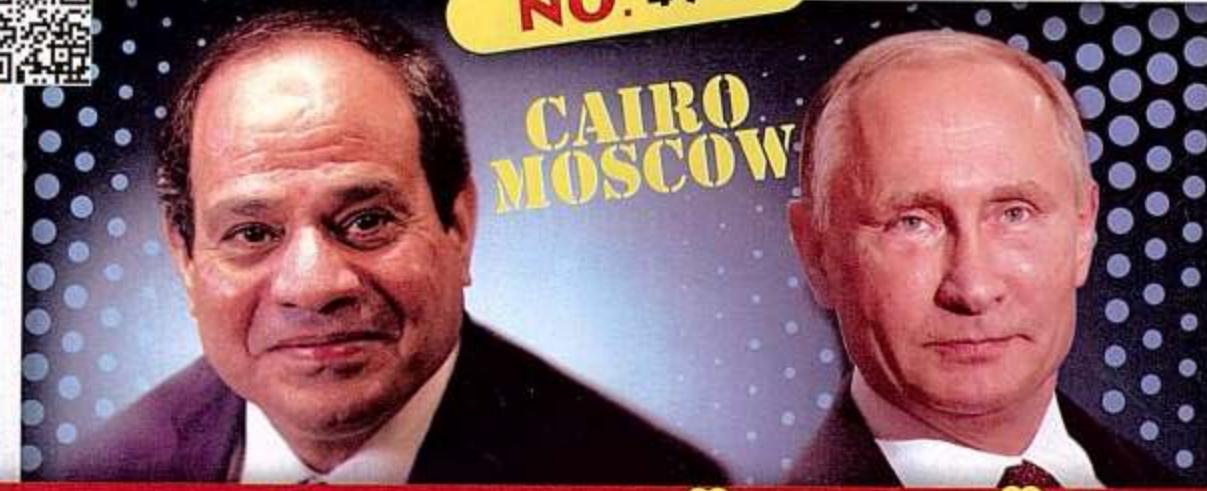


NO. 4713

CAIRO
MOSCOW

القاهرة وموسكو

كيف أكدت مصر ثقلها الدولى فى **4** سنوات؟

شمارات عربية وغربية على «وهم الثغر»

بالأدلة

٤٥
نُصُر
أكتوبر



بعد رحيل الأسقف الحديدى

الخريطة الجديدة
لصراعات الكنيسة



سمير طبرى:
رجعونى ماسيررو
«بلاش»!



تدى الاعاقة بأنغام الموسيقى
الرقص
فوق الكراس المتحركة

مزايا تحقيق مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي



الدكتور محمد سعد الدين

التوجه لصلاح السوق وجذب استثمارات جديدة وتشكيل لجنة حكومية من الوزارات المعنية للتذليل التحديات . وأنه جاري العمل من خلال مشروع تطوير وتحديث قطاع البترول على دعم تنفيذ برنامج تحويل مصر لمركز إقليمي للطاقة والذي يعود على رأس أولويات مشروع التطوير والتحديث.

وتتابع أنه على المستوى السياسي يجري اتخاذ خطوات فعلية لتعزيز التعاون والشراكة في مجال الطاقة مع شركاء مصر الإقليميين والتي تم تنفيذها مؤخراً بتوقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي للشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة والتي تتيح العمل المشترك بين الجانبين لتنفيذ مشروع المركز الإقليمي للطاقة، مشيراً إلى مساعي مصر المتواصلة لتحقيق الاستغلال الأمثل لحقول الغاز في شرق المتوسط الأفريقي بالتعاون مع مصر في مصر لتعظيم الاستفادة من هذه البنية التحتية وخاصة صناعي إسالة الغاز في دمياط وإدكو على ساحل البحر المتوسط. لافتاً إلى أن مصر وقبرص تعززان تطوير التعاون بينهما في مجال استغلال موارد الغاز الطبيعي في شرق المتوسط من خلال توقيع اتفاقية مشتركة خلال الفترة المقبلة لإنشاء خط أنابيب مباشر من حقل غاز أفروديت القبرصي إلى مصر. مشيراً إلى أنه جاري تعزيز التعاون أيضاً مع اليونان في مجالات صناعة البترول والغاز ودراسة عقد المزيد من الاتفاقيات التجارية في قلل التعاون الثلاثي المتميزة بين مصر وقبرص واليونان في شرق المتوسط، كما أشار الملا إلى استمرار التعاون معالأردن في مجال الغاز الطبيعي في ضوء مذكرة التفاهم العبرية وتوافر البنية الأساسية والإمكانات المتاحة في البلدين والمشروعات المطروحة لتحقيق المنافع المشتركة للبلدين.

صرح الدكتور محمد سعد الدين

الخبير البترولي ورئيس مجموعة شركات

سعد الدين قائلاً: إنه بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي سيتم توفير ما لا يقل عن ١٧٠ مليون دولار شهرياً من فاتورة استيراد الغاز من الخارج أو ما يعادل ٢ مليار دولار سنوياً، لافتاً إلى أن فاتورة استيراد الغاز المسال من خارج البلاد تتتكلف ٢٢١ مليون دولار شهرياً و٢,٧ مليار دولار سنوياً، قائلاً: إنه من المنتظر إنتاج مليار قدم مكعب غاز من حقل ظهر،

لتحقق مصر الاكتفاء الذاتي

من الغاز نهاية ٢٠١٨

عبارة عن ٧ شحنات لمدة ٥ سنوات، بنسبة ربحية ١,٥٪، لافتاً إلى أنه في مارس ٢٠١٦، ومع دخول حقول شمال الإسكندرية غرب الدلتا، أضاف ٧٠٠ مليون قدم غاز مكعب يومياً، وتم تقليل عدد الشحنات المستوردة من الخارج من ١٣ شحنة إلى ٩ شحنات. لافتاً أنه بعد ذلك جاءت المرحلة الأولى من حقول ديسمير ٢٠١٧، بحجم إنتاج ٣٠٠ قدم مكعب غاز يومياً، وهذا ما أدى إلى توفير شحنتين من الغاز المستورد من الخارج.

وأوضح أنه بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي نهاية هذا العام سيكون الإنتاج ١,٤ مليار قدم مكعب غاز يومياً، وهذا ما يتم انتظاره من حقل ظهر، موضحاً أنه باكمال المرحلة الأولى من حقل ظهر ستكون مصر قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، مشيراً إلى أن إحصائيات استخدامات الغاز الطبيعي تشير إلى أن ٦١٪ من الإنتاج يذهب للكهرباء، و٢٣٪ في المصانع، و١١٪ في الصناعة الأساسية والبتروكيماويات، و٥٪ كوقود للمنازل والسيارات.

يدرك أن المهندس طارق الملا، وزير البترول، قال في وقت سابق إن الإجراءات الحالية التي تعتمد فيها الوزارة لتنفيذ مشروع مصر القومي للتحول إلى مركز إقليمي لتناول وتجارة الطاقة في ضوء ما تمتلكه مصر من إمكانيات ومقومات خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية للبترول والغاز الجارى رفع كفاءتها وتطويرها لمواكبة احتياجات السوق المحلية وأحتياجات الأسواق الرئيسية في الدول الأخرى لتحقيق دور مصر المنشود كمركز إقليمي للتجارة وتناول الغاز والبترول.

وأشار وزير البترول، إلى أن العمل يمضي بالتزامن على ثلاثة محاور رئيسية لتحقيق هذا المشروع القومي المطروح، مشيراً إلى أنه على الصعيد المحلي فقد تم إصدار قانون الغاز الجديد وإنشاء جهاز مستقل لتنظيم سوق الغاز في إطار

أوضاع الدكتور سعد الدين في تصريحات خاصة لـ*لوروبيوسف*، أنه سيتم تقليل استيراد الغاز المسال من الخارج بشكل تدريجي، موضحاً أن ذلك يعتمد على عدة عوامل منها تحويل مصر لمركز إقليمي للغاز وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغاز الطبيعي بنسبة تخطى ١٣٠٪ زيادة في الإنتاج وكذلك تحقيق خبرة في استكشاف وتطوير وتنمية حقول الغاز الطبيعي بمعدل سنوي لا يقل عن من ٢-٣٪ اكتشاف في السنة، وكذلك الانتهاء من التجهيزات الكاملة للبنية التحتية لمد حقل أفروديت حتى يدكو أو من أفروديت إلى دمياط بخط حوالى ٣٠٠ كيلومتر في مياه البحر، وربطه بالشبكة المحلية للإنتاج مشيراً إلى أن القيمة المضافة من الغاز المسال تقدر بـ ٧,٣ مليونطن غاز، ومن مصنع دمياط ٢,٤ مليونطن غاز مسال سنوياً.

وتتابع الدكتور سعد الدين أنه من ضمن إجراءات تقليل شحنات الغاز المستوردة أيضاً تعديل قانون الغاز وإنشاء مراكز للمشروعات داخل الأراضي المصرية، وكذلك تهيئة وصيانة معامل التكرير وتحليل استيراد الوقود، لافتاً إلى أن مصر تهدف إلى أن تكون مصدرًا للطاقة، في إطار عزم الدولة على أن تكون لديها قيمة مضافة بما لديها من قدرات.

وكان الدكتور سعد الدين أكد في وقت سابق، أنه بداية من عام ٢٠١٤ كانت إمكانيات مصر من الغاز الطبيعي ٤,١ مليار قدم مكعب غاز يومياً، وفي ذلكحين كان يتم استيراد ١٣ شحنة من الغاز المسال من خارج البلاد بقيمة شهرية ٢٢١ مليون دولار، لافتاً أنه في ٢٠١٥ تم الاتفاق مع شركة إيني الإيطالية على عملية الحفر بحقل ظهر، وذلك في الربع الأول من ٢٠١٥، مشيراً إلى أنه على الصعيد المحلي فقد كان مازال عدد الشحنات المستوردة من الخارج ١٣ شحنة، كان منها ٧ شحنات من شركة جاز نوم الروسية، وكان التعاقد